نهاية الحظر الاقتصادي على العراق . . الاحتمالات والنتائج

الخيار الامريكي وتخبط الدبلوماسية العراقية

من الناحية القانونية، نص قرار 687 الذي بموجبه تم ايقاف اطلاق النار، على انهاء الحظر النفطي في حال التزام العراق بشروط الامم المتحدة الخاصة بتدمير اسلحته ذات الدمار الشامل.

السؤال الذي يثار اليوم هو : ماذا سيكون موقف واشنطن من السماح للعراق بتصدير نفطه فيما اذا نفذ كافة مطاليب لجنة الامم المتحدة الخاصة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل، وقبل شروط الرقابة البعيدة الامد على تسلحه ؟

لايبدو هناك جوابا رسميا واضحا، وعلى حد تعبير مسؤول امريكي "ان هذا السؤال افتراضي في الوقت الحاضر ولا نشعر ان علينا ان نقوم بأي شيء". (رويتر- ايفلين ليبولد 25/11/1993). خاصة وان اللجنة الخاصة بالتسلح العراقي لم تنتهي بعد من اعمالها، وتحتاج في حال انصياع العراق لكافة مطاليبها، ومنها الاشراف البعيد الامد، الى ستة اشهر اخرى للتأكد من نجاعة الاشراف والتحقق البعيد المدى.

وساعد تخبط الدبلوماسية والسياسة العراقية في تنفيذ قرار 687 على اعطاء المبررات لاطالة عمر الحصار بحجة عدم استجابة العراق لطلبات اللجنة الخاصة بالتسلح العراقي. واستغلت واشنطن ولندن نهج بغداد المتلكىء لاصدار مزيد من القرارات المجحفة، كالقرار رقم 715 الخاص بالرقابة الطويلة الامد. ومن المؤسف ان بغداد تجد نفسها في اكثر من مرة توافق وتنصاع الى ما سبق وان رفضته، وهذا ما حصل في حادثة تفتيش وزارة الزراعة، وفي موضوع نصب كاميرات الرقابة على بعض المنشأت العسكرية، وفي تزويد اللجنة المختصة باسماء موردي السلاح للعراق، واخيرا تعلن بغداد (26/11/1993) على لسان وزير خارجيتها موافقتها الرسمية واستعدادها لتنفيذ قرار 715 بشأن الرقابة البعيدة الامد، بعد ان رفضت هذا القرار مرارا، وكان اخرها ما صرح به رئيس المجلس الوطني (البرلمان) سعدي مهدي صالح، قبل ذلك بيومين، بان العراق لن يقبل المراقبة طويلة الاجل لصناعته العسكرية دون ضمانات من مجلس الامن برفع العقوبات الاقتصادية. وماحصل في تشرين الثاني الماضي نموذجا اخراً لتخبط النظام، ففي الوقت الذي يزور طارق عزيز نيويورك لاقناع اعضاء مجلس الامن بانصياع بغداد لقرارته، تنظم بغداد مظاهرات شعبية تخترق الحدود الكويتية الجديدة.

لقد وصلت بغداد الى نهاية الطريق في لعبة القط والفار مع لجنة التحقيق في التسلح العراقي، واضطرت للاستجابة لكافة طلباتها، وما اعلان الخارجية العراقية عن قبول تنفيذ قرار 715 الخاص بالاشراف الطويل الاجل،

الا خاتمة لهذا المشوار الدبلوماسي الفاشل الذي رفض ما يعرض عليه اليوم ليقبل ما هو اتعس في الغد.

ان تأخر بغداد في تنفيذ قرارات اللجنة الخاصة خدم بالذات تلك الدول الاعضاء في مجلس الامن التي تفتش عن اي عذر لعرقلة فك الحظر، وهكذا خدمت الدبلوماسية العراقية من حيث لاتدري رغبات واشنطن ولندن.

ان تنفيذ بغداد السريع والدقيق لقرارات مجلس الامن 687 و 715 واكمال اللجنة الخاصة لاعمالها سيضع مجلس الامن ، بالذات واشنطن ولندن امام قرار صعب. خاصة وان فرنسا طرحت في منتصف شهر اكتوبر موقفاً رسمياً داخل جلسة مغلقة لاعضاء مجلس الامن حض على تنفيذ نصوص قرار 687، خصوصا الفقرة 22، واعلنت بوضوح بانها تؤيد رفع الحظر عن تصدير النفط بمجرد اكمال اللجنة الخاصة بالتسلح اعمالها، كما ان الصين والمغرب الاعضاء في مجلس الامن طالبتا بمرونة وتجاوب اكثر مع رفع الحظر. هذا اضافة للضغوط التي تمارسها كل من تركيا وروسيا من اجل تخفيف العقوبات الاقتصادية لما في استمرارها من ضرر على اقتصاديهما.

ولقد سبق لواشنطن ولندن ان تراجعتا عن موقفهما المعلن سابقا والذي يصر على ابقاء العقوبات مادام صدام حسين في السلطة، واخذا يلتزما الغموض المتعمد حيال تنفيذ الفقرة 22، من قرار 687، ولكن بمجرد اكمال اللجنة الخاصة لاعمالها ستواجه واشنطن ولندن خيارا صعبا بين : رفض فك الحظر عن تصدير النفط رغم تنفيذ قرار 687، او تخفيف الحظر مع بقاء صدام.

ان الغرب معني بالاساس بأمنه وبأقتصاده لتأمين رفاهية سكانه، واستطاع بواسطة الحرب وقرارت الامم المتحدة من انهاء قدرات العراق العسكرية واخضاعه للاشراف الدائم وبالتالي اخراجه من معادلات الصراع العسكري في المنطقة، مع استمرار تدفق النفط العربي بالكمية وبالسعر المناسبين، وفي ضوء ذلك لم يعد شعار اسقاط صدام حسين على راس اولويات الغرب، بل ان بعض الدول الغربية (خاصة ايطاليا وفرنسا) التي تعاني اليوم من ركود اقتصادي تنظر الى العراق كفرصة للاستثمار وبالتالي تستعجل رفع الحظر النفطي.

اما بالنسبة لواشنطن ولندن فانهما قد يفضلان بقاء الحظر لتحقيق المزيد من التنازلات، ولكن في اصرارهما تعرضان مصداقية الامم المتحدة للخطر، خاصة وان بقية دول الغرب والعالم مع تنفيذ الفقرة 22 من قرار 687 اذا ما انهت اللجنة الخاصة بالتسلح مهامها.

وبالسماح لبغداد بتصدير نفطها تتخلص الدول الغربية وامريكا بالذات من الضغوط المعنوية التي تتهمها بمعاقبة الشعب العراقي للتخلص من نظام كانت هي بالامس القريب حليفه ومصدرة للسلاح له، (فريدمان، كتاب شبكة العنكبوت ،1993).

من كل هذا استخلص بان احتمال رفع الحظر الكامل او الجزئي عن تصدير النفط العراقي بات امكانية واقعية في المدى المنظور الذي قد لايتجاوز عام 1994. وليس من قبيل الصدفة ان تسمح (تقرير للأشوسيدت برس -

المنامة 26/11) البحرية الامريكية، التي تتولى فرض الرقابة على الملاحة بهدف منع خرق الحظر على العراق، لاول مرة لباخرة شحن تحمل العلم القبرصي وبضاعة كوبية بالتوجه لميناء ام قصر العراقي وذلك بعد ان تعرضت وفتشت القوات البحرية الغربية منذ بدء الحظر ولغاية نوفمبر، 740،18 باخرة لضمان عدم خرق الحظر على العراق.

رفع الحظر عن تصدير النفط العراقي . . بداية لمرحلة من قيود جديدة

ان المادة 22 من قرار 687 تنص على رفع الحظر النفطي فقط، اما العقوبات والقيود على صادرات العراق واستيراداته الاخرى، فيحددها البند 21 من القرار الذي يطالب العراق بجملة من الاجراءات، كما ان على العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن ذات الصلة، ومنها ترسيم الحدود مع الكويت و الافراج عن الاسرى الكويتين وغيرها.

لقد عمت الشارع العراقي فرحة بسماع خبر موافقة الحكومة العراقية على طلب اللجنة الخاصة بالاشراف والتحقق الطويل الاجل بأمل قرب انتهاء الحظر، ولكن هذا تفاؤل في غير مكانه، وذلك لان السماح لبغداد في تصدير نفطها سوف لا ينهي مشاكلها الاقتصادية وذلك لجملة اسباب واحتمالات، اذكر منها :

- ان الموافقة المرتقبة على السماح للعراق بتصدير نفطه ستكون بموجب قرار جديد لمجلس الامن، ومثل هذا القرار سيكون مشروطا بقيود جديدة لضمان التأكد من كمية المبيعات وجهات البيع والاموال المتحصلة.

- سيتم تفعيل نشاط اللجنة الخاصة للتعويضات عن اضرار الحرب التي مقرها جنيف، وذلك بمطالبة بغداد بتسليم 30% وربما اكثر من ذلك من عوائد النفط المباع لهذا الغرض، واي اخلال بهذا الالتزام يعرض تدفق النفط للتوقف ومصادرة الارصدة الجديدة.

- كما هناك لجنة رقابة تابعة لمجلس الامن مقرها نيويورك مخولة بمراقبة مبيعات واستيرادات العراق يشترط موافقتها قبل تصدير اي مادة للعراق، من قلم الرصاص الى المعمل الانتاجي.

- ان السماح للعراق ببيع نفطه بموجب الفقرة 22 من القرار 687 لاترافقه حصانة قضائية، كما الحال بشان قراري 706 و 712 الخاصين ببيع 6،1 بليون دولار من النفط العراقي لغرض تمويل احتياجات العراق الغذائية، وعليه باستطاعة اي شركة او مؤسسة تجارية مقاضاة العراق في محاكم الدول الاجنبية المستوردة للنفط العراقي وحجز امواله لسداد ديون لها على العراق.

- ان الفوائد المتراكمة على ديون العراق التجارية تتراوح بين 4 - 5 بليون دولار للعام الواحد، ولابد للعراق من خدمة هذه الديون والاتعرضت ارصدته الجديدة من بيع النفط الى الحجز من قبل الشركات الدائنة.

- ان الانخفاض الحاد لسعر النفط الذي بلغ معدل سعر البرميل الواحد حوالي 14 دولار، وهذا عمليا اقل من قيمة البرميل الواحد الحقيقة لعام 1973، سيجعل الموارد المرتقبة لاتكفي لسد فوائد الديون.

- السماح للعراق بيع نفطه سيحل ازمة تمويل كلفة نشاطات الامم المتحدة في العراق التي تجاوزت مئات الملايين وفي ارتفاع مستمر، وهذه المبالغ سيتم استقطاعها دون تلكؤ، وبغداد مضطرة للموافقة والا تحرم نفسها من بيع النفط.

- الوضع المالي الصعب للعراق سيجعله في موقف تفاوضي ضعيف تجاه الشركات الاجنبية المعنية بالتنقيب وتشغيل وتطوير وصيانة معدات الانتاج والنقل النفطي، مما قد يدفع النظام الى رهن مستقبل العراق النفطي من اجل انفراج مالي سريع وان كان مؤقت.

- ان الانسان العراقي الذي عملت اجهزة اعلام السلطة على تخديره وتأميله بقرب انفراج ازمته المالية بمجرد رفع الحظر على بيع النفط العراقي، سيكون ضحية خيبة امل كبيرة وبالتالي معاناة مادية ومعنوية مريرة. خاصة وان ما قد يتبقى من عوائد مالية - بعد استقطاع استحقاقات الامم المتحدة والتعويضات والفوائد- سيكون من نصيب الحاكم وحاشيته.

- ان عزوف النظام عن الاصلاح السياسي والانفتاح واصراره على نهجه الدكتاتوري، رغم مأساة الحصار الاقتصادي، ستؤدي حتما الى شل قدرة المواطنين على الصمود وتعجل في تفكك الكيان الاجتماعي والاقتصادي للعراق ولسان حال الانسان العراقي يقول:

"لو كان الفقر رجلاً لقتلته".

(الملف العراقي، العدد 24 - كانون الاول 1993)

❋ ❋ ❋